كلمة صدق

almuzayenfaisal@yahoo.com
فيصل حمد إبراهيم المزين

الإمارة الدستورية ضرورة أم ترف؟

منذ أن عصفت رياح التغيير ببعض الأنظمة العربية فيما يسمى الربيع العربي، والعالم العربي يمر بحالة أعاصير التغيير السياسي لبلدان كان استحقاقا عليها منذ زمن بعيد أن تتغير كنتيجة طبيعية لما كانت تمارسه أنظمتها من قمع وقتل واضطهاد فكري واقتصادي واجتماعي على شعوبها باسم الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص، والتعددية الحزبية ورؤساء ووزراء منتخبين، وسلطة تشريعية منتخبة، شعارات لم تكن موجودة إلا في أحلام اليقظة. ونتج عن هذا الربيع العربي ان وصلت أطراف تلك الأعاصير الى الكويت فبدأنا نسمع عن المطالبة برئيس وزراء شعبي وحل مجلسي الوزراء والأمة لما وصلت إليه الأمور من فساد مالي وإداري إلى آخره من الأمور التي نسمعها على الدوام.

السؤال الذي يطرح نفسه بكل صراحة وشفافية هو: هل سيكون الحل في القضاء على الفساد في حال تم الاستجابة لتلك المطالب؟ سأجيب باستفاضة عن هذا السؤال، لكن أريد أن استعرض بعض الأمثلة الحية الواقعية، ففي أكبر نظام ديموقراطي موجود على الكرة الأرضية وهو الهند الصديقة، يوجد الفساد بجميع أنواعه وأشكاله والتفرقة العنصرية بين الشعب وسوء الخدمات، فلماذا لم تحل أو تقضي على الفساد؟ المملكة المتحدة وهي احد أقدم الأنظمة الديموقراطية يجود بها فساد مالي وإداري وتفرقة عنصرية بين فئات المجتمع، وسيطرة عصابات المافيا على زمام الأمور في كثير من المجالات، والأحداث الأخيرة المؤسفة خير دليل على ما أقول، أمثلة كثيرة يطول المقام لذكرها.

وأرجع للإجابة عن السؤال، لا بالتأكيد القضية قضية وعي وإدراك ومسؤولية تقع علينا كشعب وعلى السلطتين، فاحترام القوانين ابتداء بطريقة قيادة السيارة، والالتزام بالعمل والانتاجية، ودفع المستحقات المالية، واحترام النظام العام في أي مجال هو المدخل الرئيسي للإصلاح المنشود لا بالنزول الى الشارع على كل صغيرة وكبيرة، فالشارع لن يكون مفعوله الا لفترة وجيزة ومن ثم ينهار العمل المؤسسي بالكامل، استجابة لرغبة الشارع وهذا دون شك اوجه من وجوه الفساد الحماسي اللحظي.

لدينا في الكويت نظام سياسي اتفق عليه أهل الكويت بالإجماع وهو نظام مميز، نعم قابل للتغيير من أجل المزيد من الحريات، المشكلة ليست بالحريات فهي موجودة بهامش كبير، المشكلة في النفوس التي تطمح لمزيد من السلطة والجاه على حساب المصلحة العامة للدولة والشعب. على الجانب الآخر، على الدولة الاسراع في عمل اصلاحات اقتصادية ملموسة وإيجاد فرص عمل تجارية ووظيفية للشباب، فقد بات مرفوضا ان يكون هناك أشخاص معدودون يسيطرون على جميع الأنشطة والوكالات التجارية، واحتكار كل شيء من الإبرة إلى الطيارة، على الكبار فهم ما أقول، لأن ذلك يولد الحقد والكره ويكرس النفس الثوري على النظام العام، ودليل واحد فقط على ما أقول أسواق الأشباح عفوا أسواق القرين.

وبعد كل ما ذكرت آنفا قضية الإمارة الدستورية بالمفهوم المطروح ليست ضرورة بل هي ترف سياسي لمزيد من التكسبات السياسية والاقتصادية وكردة فعل للاحتكار الاقتصادي.

والله الموفق.

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

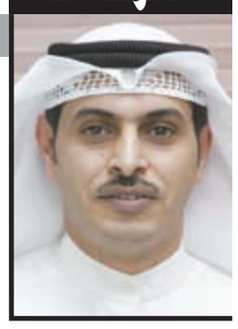

صدقت السفيرة!

الإيداعات المليونية للنواب ليست سوى جزء من حرب سياسية مفتوحة بين الأقطاب السياسية المتصارعة، مجرد معركة سبقتها معارك «استجوابات» وستعقبها أيضا معارك أخرى لاحقا، وأغلب الظن انها ستبدأ نهاية أكتوبر وتتمثل في أكثر من استجواب بعضها أعلن وهدد به قبل أيام وبعضها الآخر سيكون مفاجأة».

القائل بأن الحكومة تستجوب الحكومة عندما يرى نائبا حكوميا ينوي استجواب وزير هو قول غير دقيق، فالحاصل اليوم ان الأقطاب تستجوب الأقطاب، أو بعبارة أدق، أتباع القطب 1 يستجوبون أتباع القطب 2، وأتباع القطبين 3 و4 ينتظرون ترقبا، ما تسفر عنه النتيجة، هذا الأمر أصبح مكشوفا، وما تحول بعض التكتلات السياسية من المعارضة الى الموالاة إلا جزء من تكتيكات تلك الحرب، وكنا سنعتبرها شطارة سياسية ونشيد بالدهاء السياسي لكلا الطرفين لولا ان الأطراف المتناحرة تستخدم في حربها أموالها الخاصة، ولكنهم وللأسف يستخدمون أموالنا العامة، فالمناقصات جزء من أسلحة المتصارعين، وكعكة خطة التنمية جزء آخر من الأسلحة المستخدمة، والإيداعات المليونية كذلك بل والتعيينات والترضيات السياسية كلها من حسابنا الشخصي وأموالنا العامة التي عاث المتصارعون بحرمتها فسادا، ولا نطلب الكثير، فمن يرد أن يخوض حربا فلتكن من حُر ماله الخاص، لا من أموالنا، وبما أنكم استخدمتم أموالنا العامة أصبح لزاما علينا أن نصبح طرفا رئيسيا في حربكم، لا بطلب منكم ولا رغبة منا، بل لأنه واقع يفرض نفسه، وفي مثل هذه أذكركم بأن الشعب مهما طال الوقت هو الرابح والساسة هم الخاسرون، انتبهوا أيا كانت نتيجة حربكم.. فأنتم الضحية ولن نسمح بأن تضحوا بالوطن، ولم تكذب السفيرة الأميركية السابقة ديبورا جونز عندما قالت «بلد مؤقت» أليس هذا ما تفعله الأقطاب المتصارعة في البلد اليوم؟!

م.36

a.alsalleh@yahoo.com
عبدالهادي الصالح

وسرقة البلاد أكبر!

هرج ومرج سياسي يطوقنا داخل الكويت ولا نكاد نتأمل فيما يدور من حولنا إقليميا وعالميا، ومن المؤكد ان هذا الصخب له من يحركه أو على الأقل يشجعه لتكريس مقولة هذه الديموقراطية وما تسوي خاصة أنها وصلت إلى استجواب رئيس الوزراء والتهديد بعدم التعاون معه تمهيدا لإقالته من منصبه، وهذا شيء كثير وخطير لبعض الأنظمة العربية التي ترى في ذلك تهديدا لموروثها السياسي. كما أنه من المؤكد أن هذا الصخب يأتي كوسيلة أخرى للضغط لتغيير رئيس الحكومة ومن أجل حل مجلس الأمة وإعادة انتخاباته في محاولة لإعادة ترتيب وتركيبة اتجاهات أعضائه من منطلق أن المجلس الحالي ذو ميول تخالف وتعوق أجندة الأقلية والتي كذلك تعاني من وجود قوى مؤثرة تنتهج مدرسة إسلامية لا تتفق مع طموحاتهم السياسية والدينية الضيقة.

ومن المؤكد كذلك أنه لا أحد يقبل بالفساد والحرمنة واستغلال النفوذ وبيع الذمم، لكن من الفوضى أن يتقلد الجميع منصب النائب العام ويكيل الاتهامات، وفي ذات الوقت يتحول هؤلاء الى قضاة يصدرون الأحكام التي تدين المتهمين وتصب عليهم التوصيفات المهنية والمقذعة وتسميهم بالحرامية دون أن يستمع الجميع لدفوعاتهم وتفاصيل ذممهم المالية فهل هذا معقول في دولة الدستور والحقوق والحريات والديموقراطية؟!

قضية المليونيات التي اتهم فيها بعض النواب هي الفصل الجديد من هذا الصخب حتى يثبت العكس وهذا لا يعني بتاتا أننا المدينة الفاضلة التي تخلو من الفساد من النواب أو غيرهم بل إن قيادة الدولة العليا أشارت وبصراحة وشفافية إلى أن الفساد موجود ومتعاظم لدرجة «ما تشيله البعارين»، ولذلك كان القرار بإنشاء هيئة خاصة لمكافحة الفساد لكن هناك استغلالا سياسيا واستثمارا لاتهامات مازالت حتى الآن مجرد اتهامات وبلاغات من أجل تحقيق المآرب التي سقناها، عندنا من القوانين واللوائح التي تكبل أيدي السراق والمنتهكين للمال العام ولكن مشكلتنا في النفوس وليس في النصوص هذه النفوس التي تتلقف كل شاردة وواردة لتجعل منها مجلس عزاء تعلو فيه أصوات المتباكين، حتى قبل أن يُعلن القضاء العادل كلمته الفصل لن يكون أحد مدافعا أو متسترا عن مرتش، نائبا كان أو مسؤولا كبيرا أو صغيرا إلا كان شريكا له، لكن كل منا مسؤول عن الدفاع عن الكويت ضد هذه الفوضى وضد التربص بنا من الداخل أو الخارج لكن ما يجري بصراحة وسائل لسرقة البلاد من أهلها وهي السرقة الكبرى.

باليراع

MW514@HOTMAIL.COM
محمد القزويني

الكوادر ونفس الحكومة

النهاية التي وصلت اليها مسألة زيادات العاملين في النفط لم تكن ـ برأيي ـ سارة للحكومة بأي شكل من الأشكال وإلا للجأت الى إقرارها منذ البداية من دون ان تخلق الحكومة لنفسها مسارات مماثلة من الضغط والتهديد. فهناك اضراب قادم للعاملين بالمختبرات الطبية وآخر يسير الى هذا الاتجاه في الكهرباء وقد نسمع عن آخر في الاشغال والبلدية وهكذا فدعونا ننظر للقضية بشكل أوسع فلماذا تعمد بعض الجهات للمطالبة بما تعتقد انها حقوق مهضومة ولماذا تغلق الحكومة اعينها واذانها عن النظر لتلك الحقوق او الاستماع لتلك المطالبات بداية لكن ما ان «تحمى الحديدة» حتى تتقدم الحكومة لكن بأسلوب القطارة. المشكلة تتلخص باعتقادي في عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة تجاه الكوادر المالية سواء من حيث المقدار او من حيث الأحقية او حتى بانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والوظيفي فتجد ان بعضهم يعطي كادرا ضخما وبعضها الآخر يتفضل عليه بدنانير معدودة وكان الأمر يتعلق بشخصية من يطالب وليس بطبيعة من يطالب. فرجال الاطفاء مثلا وأهل الصحة وهم الذين يتعاملون مع الخطر وأسباب الموت بشكل يومي يعطون مزايا مالية اقل من أولئك الذين يمارسون عملهم في مكاتبهم في اكثر الأجواء راحة وسهولة كما هو حال بعض المهندسين. فالتفضيل والتمييز في مجال إقرار الكوادر يشجع البعض على الاعتراض والاحتجاج والاضراب بسبب الشعور بالغبن وانعدام العدالة. لقد اعلنت الحكومة عن نية لمراجعة الكوادر ولم نسمع شيئا عما تم بالفعل وفي كل ذلك تثبت لنا حقيقة واحدة وهي ان نفس الحكومة طويل وطويل جدا في التعامل مع هذه القضية الخطيرة ولا ينبئ عن جدية في حين يفترض بالحكومة ان تكون المبادرة لنزع فتيل ازمات لا داعي لها خاصة في هذه الظروف ولا اريد ان اقول ان الحكومة ينقصها الوعي الشامل لإبعاد قضية الكوادر وليس لديها تصور متكامل لأحقيتها ولكيفية التعامل معها وكيفية حسابها رغم ما يتوافر لها من خبراء التوظيف وتصنيف الوظائف والشؤون المالية وحتى أولئك تبدوا نظراتهم قاصرة او انهم يسعون لإرضاء من وظفهم ولو على حساب العدالة والتوازن. فكيف يستقيم المطلوب، يصح ان يتساوى من «يكرف» في اكثر الأماكن مشقة او يتعامل مع اكثر الأمور خطورة في مزاياه المالية مع من يتنعم بهواء المكيف البارد في مكتبه ليراجع ورقة في فترة دوام اقل بسبب ان الاثنين يحملان نفس المؤهل العلمي. العدالة والمنطق يحتمان وبشكل ملح تحديدا عادلا ومناسبا ومجزيا للكوادر المالية وطبقات استحقاقها ضمن الفئة الواحدة مع تعميم فكرة البونص للمجتهدين المتميزين.

رأي

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

الحكومة المرتدة بالعشرة

يبدو أن حكومتنا الرشيدة فقدت رشدها، وإلا لماذا العودة الى مقترح الدوائر الانتخابية العشر، والتي كانت سببا في حل مجلس الأمة فيما عرف بأزمة الدوائر والتي رافقتها حملة «نبيها 5» التي قادتها المعارضة ولاقت قبولا عند الشارع السياسي، تعتقد الحكومة بالعودة إلى مقترح الدوائر العشر أن بإمكانها التعامل مع المخرجات النيابية، ونسيت أن المعارضة الغاضبة والمتربصة ستقوم بتأجيج الشارع ضدها، مما سيعجل بسقوط الحكومة او إدخال البلد في دوامة أزمة سياسية كبرى نحن في غنى عنها، خاصة أن المواطنين غير راضين عن مخرجات الدوائر الـ 5.

وأصبح المطلب الشعبي هو تحويل الكويت لدائرة انتخابية واحدة وإشهار الأحزاب لتكتمل ديموقراطيتنا، ولن يقبل أحد بمشروع الحكومة وسيعتبر ردة سياسية وتخلفا عن ركب الربيع العربي، حيث تضحي الشعوب بأرواحها من اجل الحرية والديموقراطية، وتتمنى الحكومات بعد خروج شعوبها عليها، لو ان لها كرة أخرى لتمنحهم ما يريدون.

مازالت حكوماتنا تمارس حالة الترف السياسي، المتمثل في معالجة المشكلات السياسية بمشكلات أخرى، ومقارعة مجلس الامة ونوابه وكأنهم أعداؤها وليسوا شركاءها، ونسيت ان الأوضاع تتغير من حولها، وأنه يجب عليها أن تتخلى عن كبريائها السياسي لصالح شريكها بالحياة السياسية «البرلمان».

جرس

Samy_elkorafy@hotmail.com
سامي الخرافي

طيبة أهل الكويت

بعد أن انتهى موسم الصيف والسفر وعادت الطيور المهاجرة الى أعشاشها وحضن وطنها أتقدم بخالص التهاني الى أبناء الكويت عموما، والى جميع المعلمين والمعلمات ببدء العام الدراسي الجديد، متمنيا ان تكون استعدادات وزارة التربية قد اكتملت لبدء عام خال من المشكلات والمعوقات التي اعتدنا على ان نشاهدها في بداية كل عام دراسي جديد، من تنقلات عشوائية للمعلمين والمعلمات، وتأخر أعمال الصيانة وأكبر دليل على ذلك ما حدث في ثانوية لطيفة الفارس في منطقة الأحمدي التعليمية ولولا ستر الله لحدث ما لا يحمد عقباه ونقص في الكتب.. الخ، وكلنا أمل أن تكون وزارتنا قد استطاعت القضاء على مثل هذه السلبيات المتراكمة منذ زمن.

من جانب آخر، لفت نظري خلال أيام شهر رمضان المبارك الإقبال الكبير من أهل الكويت على العمل الخيري لتقديم المساعدات المالية والعينية، خصوصا ان رمضان هذا العام تزامن مع ما يعيشه اخواننا في الصومال من حالة جفاف وجوع ونكبة إنسانية يتفطر لها قلب كل مسلم.

وهذا التسارع الى فعل الخير ومساعدة الشعوب المنكوبة في ارض الله الواسعة ليس غريبا على أهل الكويت، فهي عادة متأصلة فيهم، وأذكر هنا قصة حدثت في الكويت قديما عندما احترق «بوم» أحد التجار ولم يكن لديه من المال ما يعوض خسارته، واتفق الجميع على مساعدته دون ان يعلم بهذا الأمر، وقام احد المحسنين مع ابنه ومعه «خيشه» لكي يضع كل من يستطيع المساعدة وما تجود به نفسه لمساعدة المنكوب، وفعلا تم امتلاء «الخيشة» بالمال وفي الليل ذهب هذا المحسن مع ابنه وتم اعطاء المال لهذا المنكوب دون ان يدري من الذي قام بذلك، هذه القصة وقصص كثيرة تدل على طيبة أهل الكويت ومساعدتهم لاخوانهم المحتاجين دون اي مِنة من احد لأنهم تربوا على هذه الطيبة منذ زَمَن بعيد، فلا تكاد تجد بلدا من البلدان الفقيرة في العالم إلا وقد امتدت اليها أيادي أهل الديرة بالنصرة والمؤازرة، والدليل على ذلك بناء المساجد ودور القرآن الكريم وحفر الآبار وتقديم جميع أنواع المعونات للمحتاجين، وكذلك الأمر عندما تطلب المساعدة من اي انسان كويتي تجد الكل يهب لمساعدتك وبرحابة صدر «الله لا يغير علينا» هذه الصفة وهو ما يجعل كل كويتي يشعر بالفخر والاعتزاز لفزعتهم لمساندة الجميع، ونخوتهم لمساعدة كل من يقصدهم.

ان ما نشاهده من حب الخير في أبناء الكويت يحملنا مسؤولية كبيرة، ويدعونا الى ان نستمر في عطائنا ومساعدتنا للقريب والبعيد وفي شكرنا لخالقنا لتدوم علينا هذه النعم، والله لا يغير علينا.

ان ما يجب علينا ايضا هو ان نعود أبناءنا وطلابنا هذه الخصلة الحميدة في مساعدة الناس، ونزرع فيهم حب الخير والإحسان الى الآخرين، ونحثهم على التواصل الاجتماعي والتزاور فيما بينهم، وهي مسؤولية يتحملها رب الأسرة في البيت والمعلمون والمعلمات في مدارسهم لتبقى ديرتنا ديرة العطاء ومحفوظة بطيبة أهلها، اللهم احفظ الكويت من كل مكروه وأدم علينا نعمة الأمن والأمان.

آخر المطاف: أتمنى من وزير التربية بوأنس أن يعمل على وقف العمل بالبونص لمزيد من الدراسة والعمل على زيادة الأعمال الممتازة.

تحية كبيرة لجميع العاملين في منطقة العاصمة التعليمية على جهودهم لخدمة الجميع وبارك الله فيكم وسدد خطاكم.